

محضر نهائي للجلسة العامة الثالثة والستين بعد المائة

المعقودة في قصر الأمم ، جنيف ،

يوم الثلاثاء ١٦ آذار / مارس ١٩٨٢ ، الساعة ٣٠ / ١٠

الرئيس : السيد ماريو أليسي (إيطاليا)

الحاضرون في الجلسة

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

السيد ف. ل. اسراييليان
السيد ب. ب. بروكوفيف
السيد م. م. اييوليتوف
السيد س. ب. باتسانوف
السيد ب. ت. سوريكوف
السيد ف. أ. كروخا

اثيوبيا

الأرجنتين

السيد ت. تيريفي
السيد خ. ك. كاراساليس
الآنسة ن. ناسمبيني

استراليا

السيد د. م. مادلير
السيد ر. و. بتيل

المانيا (جمهورية - الاتحادية)

السيد ه. فيغينر
السيد ن. كلينغلر
السيد و. أ. فون دم هافن

اندونيسيا

السيد ن. س. سوتريسنا
السيد ب. مونسا
السيد ل. دامانيك
السيد ا. بهرين
السيد هاريوماتارام

ايران

ايطاليا

السيد م. أليسي
السيد ب. كابران
السيد ك. م. أوليفا
السيد أ. دي جيوفاني

باكستان

السيد م. أحمد
السيد م. أكرم
السيد ت. ألطف

البرازيل

السيد س. أ. دي سوزا اي سيلفا
السيد س. دي كيروز دوارته

بلجيكا

السيد أ. اونكيلينكس
السيد ج. م. نوارفالميس
الآنسة دي كليرك

بلغاريا

السيد ق • تيلالوف
السيد ب • غرينبرغ
السيد ا • سوتيروف
السيد ب • بوشيف

بورما

يو مونخ مونخ في
يو ثان تون

بولندا

السيد ب • سويكا

بيرو

السيد خ • بينافيدس دي لاسوتا

تشيكوسلوفاكيا

السيد م • فيفودا
السيد ي • ستروتشكا
السيد ا • تسيما

الجزائر

السيد م • معاطي
السيد معاشي
السيد ا • طقار

الجمهورية الديمقراطية الألمانية

السيد غ • هردر
السيد ه • تيكيله
السيد م • كاولفوس
السيد هوبرت

رومانيا

السيد ت • مالميسكانو

زائير

السيدة ايساكي ايكانغا كابيبيا

سري لانكا

السيد ا • ج • جاياكودي
السيد ه • م • غ • س • باليهكارا

السويد

السيد ك • ليدفارد
السيد ك • م • هيلتينوس
السيد ه • برقلوند
السيد غ • أكهولم
السيد ي • لوندلين
السيد ي • برافيتس

الصين

السيد تيان جين
السيد لن شنغ
السيد هو كزايودي

فرنسا

السيد ج • دي بوس

السيد ر • ر • نافارو	<u>فنزويلا</u>
السيد ا • ا • اغيلار	
السيد ج • غودرو	<u>كندا</u>
السيد ل • سولا فيلا	<u>كوبا</u>
السيد ب • نونيبس موسكيرا	
السيد د • د • دون نانجيرا	<u>كينيا</u>
السيد ج • موريو كيبوا	
السيد ا • ع • حسن	<u>مصر</u>
السيد م • ن • فهمي	
الآنسة و • بسيم	
السيد ع • الصقلي	<u>المغرب</u>
السيد س • م • رحالي	
السيد م • الشرايبي	
السيد ا • فارسيا روبليس	<u>المكسيك</u>
السيد د • سامرفيس	<u>المملكة المتحدة</u>
الآنسة ج • ل • ف • رايت	
السيد د • ارد مبلخ	<u>منغوليا</u>
السيد ل • بايارت	
السيد ش • أ • بولد	
السيد ج • أ • ايد جيفرى	<u>نيجيريا</u>
السيد و • أ • اكينسانيا	
السيد ت • أغوي - ايرونزي	
السيد ش • ساران	<u>الهند</u>
السيدة ل • بوري	
السيد ل • كوميفتش	<u>هنغاريا</u>
السيد ف • فاجدا	
السيد غ • تسينترى	
السيد ف • فان دونغن	<u>هولندا</u>
السيد ه • فاغنطكرز	
السيد م • باسبي	<u>الولايات المتحدة الأمريكية</u>
السيد ج • ميكل	
السيد ر • ف • سكوت	
السيد ب • س • كوردن	

اليابان

السيد ي • اوكاوا
السيد م • تگاهاشي
السيد ك • تاناكا
السيد ت • آراي
السيد م • فرونتش
السيد م • ميخايلوفيتش

يوغوسلافيا

السيد ر • جايبال
السيد ف • بيراساتيغي

أمين لجنة نزع السلاح والممثل
الشخصي للأمين العام
نائب أمين لجنة نزع السلاح

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أعلن افتتاح الجلسة العامة الثالثة والستين بعد المائة للجنة نزع السلاح .

تبدأ اللجنة اليوم النظر في البند ٥ من جدول أعمالها " الأنواع الجديدة من أسلحة التدمير الشامل والمنظومات الجديدة من هذه الأسلحة ؛ الأسلحة الاشعاعية " . غير أن الأعضاء ، الراغبين في القاء بيانات بشأن أى موضوع آخر وثيق الصلة بأعمال اللجنة ، الحرية في القيام بذلك وفقا للمادة ٣٠ من النظام الداخلي .

وأود في المقام الأول الترحيب بسعادة السيد كيجو كوهونن وكيل وزارة خارجية فنلندا . ولا حاجة بي الى تقديمه للجنة نزع السلاح لأنه كان وزير خارجية فنلندا من ١٩٧٦ الى ١٩٧٧ . وكان فضلا عن ذلك رئيسا لفريق الخبراء الذى قام باعداد " الدراسة الشاملة لسألكة المناطق الخالية من الأسلحة النووية بجميع جوانبها " برعاية مؤتمر لجنة نزع السلاح . كما توافرت له خبرة كبيرة أيضا على الصعيد التربوى كأستاذ للتاريخ في جامعة هلسنكي . واني واثق من أن اللجنة سوف تستمع الى الكلمة التي سوف يلقيها علينا هذا الصباح باهتمام خاص . كما أجد لزاما علي الترحيب أيضا بالممثل الجديد لتشيكوسلوفاكيا ، سعادة السفير فيفودا . واني واثق من أن لجنة نزع السلاح ستاح لها الفرصة لتقدير خصاله الحميدة وما سيقدمه لأعمالنا من اسهام لا شك فيه .

في قائمة المتكلمين لهذا اليوم مثلو باكستان والجمهورية الديمقراطية الألمانية واليابان والبرازيل وجمهورية ألمانيا الاتحادية وكوبا وفنلندا .

الكلمة الآن لأول المتحدثين في القائمة ، السفير أحمد ، مثل باكستان .

السيد أحمد (باكستان) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس، اسمحوا لسي أن أبدأ كلمتي بالاعراب عما يخالج وفد باكستان من عميق الارتياح لتوليكم رئاسة هذه اللجنة خلال شهر آذار/مارس . ان الدور الذى تقوم به ايطاليا في السعي وراء نزع السلاح دور معروف جيدا . واننا على ثقة من أن ما حبيتم به من تخان شخصي في سبيل قضية نزع السلاح ومن خبرة واسعة سيضمن لأعمال لجنة نزع السلاح اتخاذ وجهة ايجابية خلال هذا الشهر .

كما أود الاعراب عن التقدير العميق الذى يحمله وفد باكستان لسلفكم السفير الايرانسي محلاتي للطريقة الحازمة التي أدار بها المرحلة الافتتاحية الحرجة لدورة ١٩٨٢ لهذه اللجنة .

طلبت الكلام اليوم للاعراب عن رأى باكستان بشأن بنود جدول أعمالنا المتصلة بالأسلحة النووية .

ومن بين هذه البنود ، يتمتع البند المتعلق بعقد معاهدة لحظر التجارب النووية بأعلى الأولويات . ان الأسف العميق الذى يشعر به وفدى ازاء عجز لجنة نزع السلاح طوال السنوات الثلاث عن الاضطلاع بمفاوضات ملموسة بشأن هذا البند هو ما تم الاعراب عنه في مناسبات سابقة . واننا نبقى على قناعة تامة بأن على هذه اللجنة القيام بدور مركزى في التفاوض على عقد معاهدة لحظر التجارب النووية وبأنه ينبغي القيام فوراً بانشاء فريق عامل مخصص لبدء التفاوض بشأن عقد معاهدة .

ان وفدى لاحظ بارتياح الكلمة التي ألقاها في لجنة نزع السلاح ، بتاريخ ١٨ شباط/فبراير ١٩٨٢ ، مثل الاتحاد السوفياتي الموقر معربا فيها عن استعداد وفده للمشاركة فسي

مفاوضات في لجنة نزع السلاح بشأن عقد معاهدة لحظر التجارب النووية. واننا نرتاح بالقدر نفسه من الدلالة الملموسة على موقف الاتحاد السوفياتي بشأن شتى الجوانب المتعلقة بالمعاهدة، لا سيما استعدادة لقبول مثل هذه المعاهدة في الوقت الحاضر بمشاركة الدول الثلاث الحائزة للأسلحة النووية والتي كانت مشتركة حتى عهد قريب في مفاوضات مستقلة بشأن هذه المسألة.

ودرس الوفد الباكستاني دراسة دقيقة البيانين اللذين ألقاهما في اللجنة، بتاريخ ١١ آذار/مارس ١٩٨٢، مثلاً الولايات المتحدة والمملكة المتحدة العوقران بشأن حظر يفرض على التجارب النووية. واستخلصنا من هذين البيانين أن هذين الوفدين مستعدان الآن لقبول انشاء فريق عامل مخصص للبند المعنون "حظر التجارب النووية" وللبند بمفاوضات بشأن هذا الموضوع. وإذا كان هذا صحيحاً، فإن من شأنه أن يشكل تطوراً من أكثر التطورات ايجابية، ولا سيما في ضوء تاريخ هذه القضية الحافل بالخلافات.

اننا، في الظروف الراهنة، يا سيادة الرئيس، نعتقد أن أكبر خطوة منطقية نخطوها هي الشروع فوراً في مفاوضات غير رسمية برئاسة لصياغة ولاية لفريق عامل مخصص لحظر التجارب النووية. واننا نعتقد أنه لا بد من أن تكون ولاية هذا الفريق العامل ما يسمح له باجراء مفاوضات وألا تنحصر في الدراسة غير الرسمية ولا في دراسة الخبراء للمسائل ذات الصلة. وبالطبع، فإن مسألة القضايا المحددة التي ينبغي للفريق العامل المخصص تناولها أول الأمر لاجراء المفاوضات هي الموضوع المركزي الذي ينبغي حله من خلال المبادرات غير الرسمية.

ان مثل الولايات المتحدة العوقر قال ان وفده مستعد للبند بمناقشة القضايا المتصلة بالتحقق من الامثال لحظر يفرض على التجارب النووية. كما اقترح ممثل المملكة المتحدة على اللجنة ان تركز اهتمامها على قضية التحقق الرئيسية. ويدرك وفدي أن التحقق من الامثال لمعاهدة لحظر التجارب النووية يشكل احدى القضايا الهامة التي ينبغي حلها. ولذلك، لن نمانع في تناول هذه القضية بهدف الشروع في مفاوضات بشأن بند حظر التجارب النووية. ومن البديهي، بالطبع، أن أي مفاوضات تتمم بالتحقق من الامثال لحظر يفرض على التجارب النووية. يجب أن تكون قائمة على فهم مسبق لنطاق المعاهدة ان لم يكن على اتفاق مسبق بشأن هذا النطاق. ويبدو من التقرير الخاص بالمفاوضات الثلاثية المقدم الى اللجنة في العام الماضي أن هناك اتفاقاً أوفهماً تم تحقيقهما، بين الدول المتفاوضة الثلاث على الأقل، بشأن نطاق معاهدة حظر التجارب. وانعكس ذلك، في الواقع، في صياغة الفقرة ٥١ من الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكسرة لنزع السلاح. ولذلك، قد لا يكون من المستحيل التوصل الى تفاهم بشأن نطاق حظر يفرض على التجارب النووية ينبغي فيه لخطوة أولى، التفاوض على تدابير للتحقق والمراقبة داخل فريق عامل مخصص تابع للجنة.

وسيكون من شأن الشروع في هذه المفاوضات حول جوانب معاهدة الحظر الشامل للتجارب أن يشكل اسهاماً قيماً، وان كان رمزياً، في انجاح دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكسرة لنزع السلاح. ولذلك، سوف يسعى الوفد الباكستاني بنشاط الى احراز توافق في الآراء حول انشاء فريق عامل يعنى بالبند ١ وحول صياغة ولاية هذا الفريق.

ويأمل وفدي أن تتوصل اللجنة أيضاً في المستقبل القريب الى توافق في الآراء على اسلوب مناسب لدراسة البند المتصل بوقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي دراسة واقعية. ان وضع

سيناريو متفق عليه لنزع السلاح النووي ، المتوخى في مقترح مجموعة الـ ٢١ في الوثيقة CD/180 ، من شأنه السماح بتعيين امكانيات محددة للمفاوضات . وقد يساعد أيضا على تقريب جوانب التباين الهامة في المواقف الراهنة للدولتين الرئيسيتين من الدول الحائزة للأسلحة النووية . فيقدم بذلك اسهاما قيما في انجاح المفاوضات المعقدة والمحددة حول جوانب مختلطة لنزع السلاح النووي ، سواء منها ما يكون آخذا مجراه أو ما سيبدأ في المستقبل القريب بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي .

ان المواقف المختلفة اختلافا واسعا التي ما فتئ الجانبان يتخذانها على ما يقال فيما يسمى بمفاوضات القوات النووية المتوسطة المدى الجارية الآن في جنيف توضح عدم وجود مقدمات منطقية متفق عليها ينبغي السعي على أساسها وراء نزع السلاح النووي . ويأمل وفدي أن تتمكن الدولتان المعنيتان من إعلام لجنة نزع السلاح في مرحلة ما من المستقبل القريب عن نهج كل منهما نحو المحادثات النووية الأوروبية . وهل أراني بحاجة الى القول أن المسائل ذات الصلة لا تهم الاطراف المتفاوضة فحسب ، ولا حتى القوى الأوروبية وحدها ، بل المجتمع الدولي بأسره ؟ ان هذه اللجنة والجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الاستثنائية القادمة مخولتان على حد سواء بأن تعلمهما الدول الرئيسية الحائزة للأسلحة النووية بنواياهما المتعلقة باستئناف مفاوضات الأسلحة النووية الاستراتيجية وأهداف هذه المفاوضات .

لقد سلّمنا جميعا بأنه يتعين انجاز نزع السلاح النووي ، من خلال عملية بطيئة ودائبة وفي الوقت نفسه ، فان خطر نشوب حرب نووية ، عن سابق تصميم أو عن خطأ في الحساب أو دون قصد ، قد تزايد بشكل يندرج بالخطر نتيجة مناخ التوتر والمواجهة في العلاقات بين الدولتين العظميين ، واستمرارهما في تكديس الأسلحة النووية ، والتطورات العثيرة للقلق في مجال التكنولوجيا ، ونشوء المذاهب الخطرة للحرب النووية . وما فتئ رأينا الراسخ متملا في أن من واجب المجتمع الدولي ، وهو يسعى وراء نزع السلاح النووي من خلال اجراء مفاوضات محددة في شتى المحافل ، ان يتخذ خطوات حاسمة ومبكرة ليخفف ، الى حد بعيد ، خطر نشوب حرب نووية ، وليزيل ، الى المدى الممكن ، الخطر الذي يفرضه وجود الأسلحة النووية .

ويوافق الوفد الباكستاني تماما على القول الذي أيدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في السنوات الثلاث الماضية بأن استعمال الأسلحة النووية تحت أية ظروف يشكل خرقا لميثاق الأمم المتحدة وجريمة ضد البشرية . ويدرك وفدي المضاعف السياسية التي تجدها بعض الدول في قبول هذا العهد في اللحظة الراهنة . ومع ذلك ، فان الأمن الوطني لأي دولة أو مجموعة من الدول لا يمكن ، مهما بلغت أهميته ، أن يعطى على الضرورة الحتمية لصون البشرية وصون حضارتنا من القناء . ويبقى أملا لنا أن الغريزة الفطرية لحفظ الذات ستسفر فوق الاعتداد على الردع النووي .

ان ابرام اتفاق دولي بشأن عدم البدء باستعمال الأسلحة النووية يمكن أن يشكل تدبيرا مؤقتا هاما على طريق الحظر الكامل لاستعمال الأسلحة النووية . ولذلك ، رحبت الباكستان بالاقترح الذي بادرت اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بتقديمه في الدورة الأخيرة للجمعية العامة للأمم المتحدة لاصدار اعلان ضد البدء باستعمال الأسلحة النووية . وسوف نكون على غاية الرضا لو تلقينا تأكيدا بأن الاتحاد السوفياتي ، بوصفه مقدّم هذا الاقتراح ، هو نفسه ملتزم بأن

لا يكون البادئ باستعمال الأسلحة النووية. ان هذا الالتزام ، مشفوعا بالاعلان الذي أصدرته الصين منذ أكثر من عقد من السنين بأن لا تكون البادئة باستعمال الأسلحة النووية ، سيشكل بحد ذاته اسهاما قيما في السلم والأمن ضمن الاطار الاسيوى. ان من شأنه أن يعود بالفائدة على مناخ الأمن في أوروبا وفي أجزاء أخرى من العالم.

ومن الجلي ، بالطبع ، أنه ما دامت بعض الدول مستمرة في الاعتماد أساسا على الردع النووى صونا لأمنها ، فان فرص التفاوض بشأن عقد اتفاقات دولية تحظر استعمال الأسلحة النووية أو بشأن عدم البدء باستعمال هذه الأسلحة ستبقى في مهبط الرياح. غير أن هذه المعاصب ينبغي ألا تؤثر على ما تشده الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من أمنية متواضعة ومعقولة في أن تكون بآمن من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها. ذلك أنه على الرغم مما تتم التوصل اليه من توافق في الآراء بشأن هذه المسألة في الفقرة ٥٩ من الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المعركة لنزع السلاح ، فان ثلاث سنوات من التفاوض على هذه القضية لم تسفر ، لسوء الحظ ، الا عن تقدم محدود.

وطوال الدورتين الماضيتين ، انصبّ العمل في الفريق المخصص على المسألة المركزية المتمثلة في استبطان صيغة مشتركة يمكن ادراجها في صك دولي ذي طابع ملزم قانونا. كما أن الجمعية العامة رجحت لجنة نزع السلاح أيضا ان تواصل ، في دورتها الجارية ، الجهود الرامية الى وضع صيغة مشتركة أو الزام مشترك ، وناشدت الجمعية العامة الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تبدى الارادة السياسية اللازمة للتوصل الى اتفاق على هذه القضية.

ولم تخطئ الجمعية العامة الهدف اذ توجهت بنداها الى تلك الدول. ذلك أن فشل المفاوضات الرامية الى وضع صيغة مشتركة أو الزام مشترك بشأن ضمانات الأمن السلبية ناشئ أولا وقبل كل شيء عن المواقف التي تتخذها أربع من الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية ، وهي مواقف تقصد الى طلبة اهتماماتها ومشاغلتها الأمنية بينما لا تتنازل عن مشغال ذرة لطبية صالح الأمن المشروعة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

فمن جهة ، تطلب هذه الدول الأربع الحائزة للأسلحة النووية ، في تصريحاتها ، أن تقوم البلدان غير الحائزة للأسلحة النووية بالزام نفسها الزاما قانونيا لا رجعة فيه بعدم احتياز اسلحة نووية أو حتى "أجهزة متفجرة نووية" لكي تكون "مؤهلة" للضمانة السلبية. كما أن هذه الدول الحائزة للأسلحة النووية هي نفسها ، من جهة أخرى ، غير رافبة في تقديم أى التزام بأنها ستقوم تدريجيا بتخفيض الأسلحة النووية والتخلي عنها آخر الأمر ، ولا هي مستعدة للتخلي عن استعمال هذه الأسلحة في بعض الظروف. وهذا الهدف الذي تتخذه بعض الدول في الاحتفاظ بالاحتكار النووى لا يطابق هدف منع الانتشار النووى ، الرأسي والأفقي معا. ان وفدى أعلن مرارا وتكرارا انه ينبغي لجميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أن تكون مؤهلة لضمانات الأمن السلبية. أما قبول أو عدم قبول التزامات قانونية بعدم الانتشار فلا صلة لها بتحديد مركز غير الحائز للأسلحة النووية الخاص ببلد محدد. واستبعاد أى دولة غير حائزة للأسلحة النووية من نطاق الضمانات هو بمثابة توجيه تهديد ضمني باستعمال الأسلحة النووية ضدها. وقد يكون لهذا التعبير نفسه آثار هامة على عدم الانتشار.

ثانياً ، ان الاعلانات التي أصدرتها الدول الحائزة للأسلحة النووية من طرف واحد تتضمن قيوداً وشروطاً واستثناءات أخرى لها من التأثير ، اذا ما أخذت مجتمعة ، ما يبطل كلياً مفعول أى سمة ايجابية في هذه الضمانات . ان القول بأنه ينبغي للدول غير الحائزة للأسلحة النووية والتي تملك اسلحة نووية فوق أراضيها الا تمتع بضمانات الأمن ، أو أن تتوقف هذه الضمانات عن الانطباق على أى دولة تشارك في "تحالف" أو "ارتباط" مع دولة حائزة للأسلحة النووية ، في هجوم على الدولة الحائزة للأسلحة النووية التي تقدم الضمان ، هو قول له منطق داخلي نفهمه . وأن المشاكل التي تثيرها هذه الأقوال ذات وجهين . النقطة الأولى البديهية هي أن المقدمات المنطقية التي تقدم هذه الأقوال بالاستناد اليها انما تنشأ عن مذاهب الأمن الخاصة بالدول الحائزة للأسلحة النووية المعنية ومن اعتمادها ، في اطار تحالفاتها العسكرية ، على نظرية الردع النووي وممارسته . وقبول هذه الاقوال يقتضي ضمناً قبول مذهب الردع النووي . أما الصعوبة الثانية فهي ذات طبيعة عملية بدرجة أكبر . فالقولان اللذان أشرت اليهما ، كما تبين لنا خلال المفاوضات في الفريق العامل المخصص ، أصعب من أن يوفق بينهما . وليس ذلك أمراً مفاجئاً ، لأن كلا من القولين غايته الحصول على ميزة سياسية وعسكرية لعقد ميه . وليس لذلك كله الا قليل شأن بأمن غالبية الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والموجودة خارج هيكل التحالف وترتيبات الأمن النووية للدول الحائزة للأسلحة النووية ، وتود أن تبقى كذلك .

وموقف باكستان البديهي هو أن ضمانات الأمن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ينبغي أن تكون غير مشروطة وغير محددة في نطاقها وتطبيقها وأمدها . ولكن الوفد الباكستاني أوضح أيضاً استعداداه للتوصل الى حل وسط واقعي بشأن الموضوع . وبينما يشجب وفد مذهب الردع النووي السائدة وانعكاسها في الاعلانات التي أصدرتها الدول الحائزة للأسلحة النووية من طرف واحد ، فانه حاول مراعاة الوضع الحالي عن طريق اقتراح صيغة من شأنها أن تستبعد في الوقت الحاضر تلك الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والتي هي أطراف في ترتيبات الأمن النووية للحلفين العسكريين المتناولين . وقد لا يكون ذلك حلاً مرضياً بالكامل . ومع ذلك ، فانه صيغة حيادية يمكن ان تستخدم كأساس للتوفيق فيما بين جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية دون الاخلال بمواقف كل منها . ويمكننا ، بالطبع نفهم ما لتلك الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والمتورطة حالياً في ترتيبات الأمن النووية لمنظومتها التحالف من رغبة في أن لا تستبعد من نطاق الضمانات . ولكن لها ، بالتأكيد أن تخاطر بين ما اذا كانت ترغب في صون أمنها من خلال الحماية النووية التي يقدمها حلفاؤها وما اذا كانت تود أن تفعل ذلك عن طريق التحلل من هذه الترتيبات .

اننا ، في الفريق العامل المخصص لضمانات الأمن ، لم نشهد حتى الآن من الدول الحائزة للأسلحة النووية ، رداً ايجابياً على النداء الذي وجهته اليها الجمعية العامة بأن تبدي الارادة السياسية اللازمة للتوصل الى اتفاق حول صيغة مشتركة يمكن ادراجها في صك ملزم قانوناً . بل على العكس ، أخذت مرة أخرى تكرر مواقفها المعروفة من الموضوع . وهذه هي المرحلة التي يتوجب فيها علينا ، نحن أعضاء لجنة نزع السلاح ، أن نقرر جماعياً ما اذا كنا نود أن نرفع البس الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثانية تقريراً بفشلنا الكامل في احراز أى تقدم بشأن هذه المسألة أو أن هناك خيارات أخرى متاحة لتسجيل بعض التقدم . واذا كانت لجنة نزع السلاح غير قادرة بعد جهود ثلاث سنوات على احراز أى تقدم بشأن مسألة ضمانات الأمن السلبية فيجب عليها أن لا تتصل من القيام صراحة باعلام الدورة الاستثنائية الثانية عن الأسباب المحددة لفشلها ، أى ،

رفض الدول الحائزة للأسلحة النووية المعنية إعادة النظر في مواقفها التقييدية والمشروطة بشأن هذه المسألة. وينبغي للجنة أن تحت هذه الدول بقوة على إعادة النظر في سياساتها وأن تقدم الى الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثانية مواقف منقحة تأخذ تما في حسابها آراء دول عدم الانحياز والدول المحايدة وتغضي الى وضع صك دولي بشأن هذا البند.

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل باكستان على بيانه وعلى كلماته الرقيقة عن بلدي. الكلمة الآن للسفير هردير ممثل الجمهورية الديمقراطية الألمانية.

السيد هردير (الجمهورية الديمقراطية الألمانية) (الكلمة بالانكليزية): السيد الرئيس، يسعدني أن أرحب اليوم بين ظهرانينا بوجود ممثل جديد لتشيكوسلوفاكيا في لجنة نزع السلاح، هو السفير ميلوف فيفودا، الذي يشارك اليوم للمرة الأولى بهذه الصفة في جلستنا. لقد ظل السفير فيفودا سنوات كثيرة يكرس جهوده لنزع السلاح مضطعاً بمختلف المسؤوليات هنا في جنيف وفي نيويورك، وأثناء السنوات الأخيرة بوصفه نائب وزير الخارجية في عاصمة بلاده براغ. اننا نتمنى له النجاح في منصبه الجديد ونتطلع الى تعاون ودي ومثمر معه ومع وفده هنا في هذه الهيئة. كما أود أيضاً انتهاز هذه الفرصة للترحيب بوكيل وزارة خارجية فنلندا، السيد كيرهونن وهو معروف للكثير منا لما اضطلع به من أنشطة حتى قبل انشاء لجنة نزع السلاح بزمان طويل. وانني اذكر بشكل خاص الدور الذي قام به عام ١٩٧٥ كرئيس للفريق العامل التابع لمؤتمر لجنة نزع السلاح والمعني بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية. وسوف نستمع باهتمام الى كلمته.

لقد تم، خلال أول شهر من دورتنا الربيعية، تكريس اهتمام كبير لمسألة الحظر الشامل للتجارب، ووقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي. وطالبت الغالبية الساحقة من الوفود باتخاذ اجراء ملموس فيط يتعلق بكلا البندين قبل حلول الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة المكروسة لنزع السلاح. ويرحب وفد الجمهورية الديمقراطية الألمانية بأنكم، يا سيادة الرئيس، تناولتم مقترحنا وبدأتم مشاورات بشأن الأعمال الاضافية للجنة نزع السلاح المتعلقة بالبندين ١ و ٢. والأمل معقود على أن تصبحوا في مركز يسمح لكم في وقت قريب جداً بتقديم تقرير ايجابي الى اللجنة عن نتائج مشاوراتكم.

اننا نشاطر معظم الوفود الرأي في أن حصيلة المشاورات ينبغي أن تكون انشاء فريقين عاملين مخصصين لبدء مفاوضات حقيقية بشأن كلا البندين. ان وفدي يعرض اليوم في وثيقة العمل CD/259 مشروع اختصاصات فريقين عاملين مخصصين للبندين ١ و ٢، تحدوه في ذلك الارادة الراسخة للتوصل الى تلك الغاية. وسنكون شديدي الامتان، يا سيادة الرئيس، اذا امكنكم اخذ هذا المشروع بعين الاعتبار أثناء سير مشاوراتكم القادمة.

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل الجمهورية الديمقراطية الألمانية على خطابه. الكلمة الآن لسعادة السفير أوكاوا، ممثل اليابان.

السيد أوكاوا (اليابان): السيد الرئيس، ان فخامة الرئيس ساندر برتيني، رئيس الدولة الموقر لبلدكم، غادر اليابان البارحة بعد زيارة بالغة النجاح على مستوى الدولة قام بها لبلدنا. وأثناء اقامته التي دامت أسبوعاً في اليابان، وجه الرئيس برتيني في مجلس الدايت الوطني نداً قوياً من أجل نزع السلاح النووي وزار كذلك مدينة هيروشيما بناءً على طلبه الخاص. وأمام هذه الخلفية الميمونة، يسعدني الترحيب بكم وأنتم على رأس هذه اللجنة والتعهد لكم بالتعاون التام من وفدي أثناء توليكم رئاسة لجنتنا.

وأود الاعراب في الوقت نفسه عن تقديرنا للطريقة المتواضعة والقديرة مع ذلك التي ترأس بها سلفكم سفير ايران ، السيد محلاتي ، أعطالنا وتغلب على المشاكل الاجرائية الصعبة التي واجهناها في بداية دورتنا لعام ١٩٨٢ •

وأخيرا ، أود الترحيب بين طهرانينا بوكيل وزارة خارجية فنلندا الموقر ، السيد كورهونن وكذلك بزميلنا الجديد من شيكوسلوفاكيا السفير فيفودا •

أود الاشارة اليوم بايجاز الى عملية التبادل التجريبي الثانية للبيانات الاهتزازية التي جرت في تشرين الثاني /نوفمبر وكانون الأول /ديسمبر من العام الماضي ، بالاستفادة من شبكة النظام العالمي للمواصلات السلكية واللاسلكية التابع للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية • ويسرني جدا أن ألاحظ أن الدكتور أريكسوف وصل الآن لتوه الى هذه القاعة وأود الترحيب به •

عندما كنا في العام الماضي نناقش عمل فريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية ، قمت في مناسبتين بالاعراب عن الأمل في أن يكون أكبر عدد ممكن من البلدان قادرا على المشاركة في التجربة الثانية • ويسر وفدي من باب أولى أن يعلم أن زهاء ٢٠ بلدا على ما أعتقد ، من بينها خمسة بلدان اشتراكية ، شاركت في التجربة الأخيرة ، وأن النتائج أظهرت ، بالتالي ، تحسنا أكبر كثيرا من تمرين عام ١٩٨٠ ، وأن بقي هناك عدد من المشاكل ينبغي حلّه •

انني أدرك أن معظم المشاكل التي برزت في سياق تجربة العام الماضي يمكن أن تعزى الى كون مؤتمر المنظمة العالمية للأرصاد الجوية لم يعترف بعد رسميا باستخدام شبكة النظام العالمي للمواصلات السلكية واللاسلكية التابع للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية بالنسبة لنقل البيانات الاهتزازية عبر شبكة عالمية • وظلت عمليات التبادل التجريبي تجري حتى الآن بموجب ترتيبات مؤقتة تتخذ مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية •

ولذلك ، يرى وفدي انه ينبغي للجنة نزع السلاح أن ترجو المنظمة العالمية للأرصاد الجوية رسميا التعاون في نقل البيانات الاهتزازية على الصعيد العالمي عن طريق الاذن باستخدام نظامها العالمي للاتصالات السلكية واللاسلكية لهذا الغرض ، وينبغي أن يقدم هذا الالتفات في وقت مبكر يكفي لتمكين المنظمة العالمية للأرصاد الجوية من النظر فيه واتخاذ القرار اللازم بشأنه في مؤتمرها التاسع المقرر عقده في أوائل صيف عام ١٩٨٣ • وأن وفدي مقتنع بأن من الممكن احراز نتائج مرضية بدرجة أكبر أيضا اذا أمكن اجراء عملية التبادل التجريبي القادمة بموافقة رسمية من المنظمة العالمية للأرصاد الجوية بالتعاون منها •

وعلمت من الدكتور ايشيكاوا ، خبرنا في الفريق المختص أنه ، بينما تم الحصول على درجة معينة من الثقة فيما يتعلق بعملية تبادل ما يدعى بالمستوى الأول من البيانات ، فإن عملية تبادل المستوى الثاني من البيانات تبقى بعيدة عن أن تكون مرضية • وأصبح واضحا ، على ما يبدو ، أن دراسة المستوى الثاني من البيانات يمكنها ان تكون بالغة الفعالية في كشف الظواهر الاهتزازية الدنيا ، وأن وجود منهج عملي لتبادل المستوى الثاني من البيانات قد يكون اساسيا كي تتم الاستفادة من هذه البيانات الى أقصى حد ممكن • وهناك تقدم كبير تم احرازه في السنوات الأخيرة على حد قول الدكتور ايشيكاوا ، في التكنولوجيا اللازمة لتبادل بيانات من هذا النوع ، كما أن هناك جهودا ينبغي بذلها لتطبيق هذه التكنولوجيا الجديدة على تبادل المستوى الثاني من البيانات •

وأود الاعراب ، قبل اختتام هذه الكلمة الموجزة ، عن تقديرنا لوفد الولايات المتحدة للخطوة الهامة فيما يتصل بالبند ١ في جدول أعمالنا والتي أعلنها لنا في هذه اللجنة يوم الخميس الماضي . ان السفير فيلدز بذل جهدا مشكورا وأود أن أقدم اليه تهنئي الشخصية . ونود أن نستفيد مما تم تقديمه وأن نطرق الحديد وهو لا يزال ساخنا .

وآمل ، لذلك ، أن نتكمن من التوصل سريعا الى اتفاق بشأن انشاء فريق عامل مخصص لمعالجة القضايا المتصلة بالتحقق من الامثال لحظر يفرض على التجارب النووية وأن يتمكن الفريق العامل من الانصراف الى العمل فورا كي نتكمن من رفع تقرير باحراز بعض التقدم الى الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية في حزيران/يونيه بشأن هذه المسألة التي تأخر طويلا موعد انجازها .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل اليابان على بيانه ولل كلمات اللطيفة والودية التي وجهها الى الرئاسة . كما أنني شاكر له أيضا اشارته اللطيفة الى الزيارة التي قام بها مؤخرا لليابان رئيس الجمهورية الايطالية .

المكلم التالي في القائمة هو سعادة السفير دي سوزا اي سيلفا ممثل البرازيل :

السيد دي سوزا اي سيلفا (البرازيل) (الكلمة بالانكليزية): السيد الرئيس، أود أن أقدم اليوم الآراء الأولية لوفدي بشأن المقترح الذي قدمه يوم الخميس الماضي ممثل الولايات المتحدة الموقر السفير فيلدز والمتعلق بما قدمته مجموعة ال ٢١ من دعوة طال أمدها لانشاء هيئة فرعية للجنة بشأن البند ١ من جدول الأعمال . والغرض الثاني لي من هذه الكلمة هو التماس توضيح اضافي للمقترح الأمريكي يتيح لي أن أكون في موقف أفضل لتقييم ما يكمن فيه مزايا لتقدم أعمال هذه اللجنة مع ايلاء اهتمام خاص للأولويات التي عينتها لها الجمعية العامة . وسوف أحفظ لمناصب أخرى بتعليقاتي على ذلك الفرع من بيان السفير فيلدز الذي يعالج البند ٢ .

لن أخفي أن وفدي استمع الى المقترح بشأن البند ١ بشعور من الخيبة . ذلك أن المجتمع الدولي ما فتى منذ عقود عديدة يقوم صراحة بحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على أن ترقى الى مستوى التزاماتها ، ذات الطبيعة القانونية والسياسية على السواء ، وعلى أن تتخذ خطوات جادة صوب وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي . ان وقف جميع تجارب الأسلحة النووية ، الذي التزمت به هذه الدول ايضا ، ما فتى ينال بشكل لا لبس فيه أعلى الأولوية في عدد لا يحصى من قرارات الجمعية العامة وفي الوثيقة الختامية لدورتها الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح . وفي رأى الغالبية الساحقة من الدول أن الافتقار الى الارادة السياسية لبعض الدول هو وحده الذي يقف في طريق انجاز معاهدة للحظر الشامل للتجارب . غير أن الارادة السياسية لا تزال فيما يبدو عزيزة النال . ومنذ نشوء لجنة نزع السلاح وأعضاء مجموعة ال ٢١ مع وفود كثيرة أخرى يؤكدون مرارا وتكرارا ما لاجراء مفاوضات متعددة الأطراف بشأن حظر يفرض على التجارب النووية من أهمية والحاح . وقد اشتدت الدعوة الى انشاء فريق عامل لبدء المفاوضات بشأن هذه المعاهدة طوال هذه السنوات الثلاث ، سواء داخل هذه اللجنة أو في غيرها من محافل الأمم المتحدة وبين صفوف الرأي العام . ومع ذلك فان هذه الدعوة لم تلاق أذانا صاغية الى أن أصبح واضحا أن الجميع باستثناء عضوين من أعضاء اللجنة مستعدون للانضمام الى توافق في الآراء بشأن اتخاذ هذا المقرر الاجرائي .

ان مقترح السفير فيلدرز يوم الخميس الماضي يقدم ، في رأينا ، أول دلالة على أن حكومتهم، بعد أن نظرت في الحجج التي قدمت طوال حقبة سنوات كثيرة ، تصرف في الواقع بطريقة قسرية تجعلها أقرب الى الرغبة التي أعلنت عنها الغالبية الساحقة من الدول . ومن العسير أن نتجاهل أهمية هذا الأمر ، سواء بالنسبة لمستقبل مفاوضات نزع السلاح او بالنسبة للأمل الحالية في التوصل في صك متعدد الأطراف ، الى وقف لتجريب الأسلحة النووية . وعلى الرغم من أن مقترح الولايات المتحدة يقصر عن بلوغ هذه الرغبات المعلنة ، فانه يجب ان يدرس دراسة مفصلة مشفوعا بالمقترحات التي ظلت على بساط البحث وقتا طويلا حول نفس الموضوع ، بحيث يمكن نشوء توافق في الآراء يمكن قبوله .

ويرحب وفدي ، في هذا الصدد ، بإشارات السفير فيلدرز الى وظيفة لجنة نزع السلاح ومسؤولياتها التي يجب أن تعمل جميع الوفود على تيسير الوفاء بها ، واعترافه بكون جميع أعضاء هذه اللجنة يتقاسمون نفس الاهتمام . ولذلك فانا نتطلع الى استمرار عملية المشاورات التي سبق أن بدأتم بها ، بإسيادة الرئيس ، على أساس المقترحات المطروحة ، بشأن كيفية معالجة البند ١ من جدول الأعمال بأكثر الطرق فعالية . وانا واثقون أيضا في أن معالجة البند ٢ لن تتعرض للنسيان .

ان لدى وفدي الاقتناع الراسخ بأن تعزيز الوظيفة التفاوضية للجنة نزع السلاح والارتجاع بمستوى مسؤوليتها وأهليتها في مسائل نزع السلاح يجب أن تبقى في أساس أي اتفاق قد يتم التوصل اليه نتيجة لمشارواتكم . ويثق وفدي بأن هذه الاهتمامات ستكون ماثلة في أذهان جميع الوفود أثناء عملية التشاور ، التي نأمل أن تكون وجيزة قدر المستطاع .

وفي ضوء الموقف المذكور أعلاه أتوجه الآن ، عن طريقكم بإسيادة الرئيس ، الى وفدي الولايات المتحدة ملتصا مزيدا من التوضيح لمقترحه يوم الخميس الماضي . واني على ثقة من أن استفساراتي ستؤخذ بنفس الروح البناءة التي أعتقد أنها وجهت خطوات الوفد الأمريكي لسدي صياغة مقترحه .

يتناول اهتمامي الأول الغرض الشامل لما يقترح علينا ممارسته . ان أهمية الاقتراح الأمريكي تكمن ، برأينا ، فيما ينطوي عليه من قاعدة محتملة في جعل المجتمع الدولي أقرب الى انجاز حظر متفاوض عليه متفاوضا متعدد الأطراف بشأن اجراء التجارب النووية . ويرفض وفدي القول بأن الوقت الحاضر ليس "مواتيا" للتفاوض بشأن هذا الاتفاق . اننا نعتبر أن حظر التجارب النووية ليس هدفا طويلا الأجل بل هو ، على العكس ، قضية بالغة الألاح . ويشاطر في هذا الرأي جميع أعضاء المجتمع الدولي بأسره الأعضاء . ومع ذلك ، فلذا كانت هناك فرصة لأن تتمكن اللجنة من العمل بشكل مفيد نحو تحقيق ذلك الهدف ، مهما بدا بعيدا في أعين ذينك الوفدين ، فان وفدي على تمام الأهمية لدراسة تلك الامكانية بروح بناءة . وانا ، عن طريق العمل على التقدم في اتجاه التفاوض على معاهدة ، بدلا من مجرد الاقرار بجمود الحالة ، نكون جميعا قد تعاوننا على الوفاء بالمسؤوليات التي عهد بها الى هذه اللجنة . وعلى العكس من ذلك ، فان مجرد القيام بتبادل آراء أكاديمية حول المسائل العامة المتصلة بحظر التجارب قد يكون له من الأثر العكسي والضار ما يصرف اللجنة عن القيام بدورها وينال من فعاليتها ومقدرتها على احراز النتائج التي أنشئت من أجلها . ان اعضاء الطابع المؤسسي على دور أكاديمي يناط باللجنة هو بمثابة الغاء وظيفتها ومقصدها . ومن ثم ، فان وفدي يرجو وفد الولايات المتحدة أن يعالج بمزيد من التفصيل العلاقة القائمة بين مقترحه والتفاوض الفعلي حول عقد معاهدة بحظر التجارب النووية .

وهناك مجموعة أخرى من المسائل التي يمكن اثارها فيما يتعلق بالاقتراح الأمريكي تتصل بالطريقة التي يتصور بها واضعوه الجوانب الاجرائية ، المقرر الذي يلزم أن تتخذه اللجنة فسي هذا الصدد . ولا شك ان مزيدا من الاهتمام ستركز بقوة على هذه المسائل أثناء عملية المشاورات التي تجرى بتوجيهكم ، يا سيادة الرئيس . غير أنني أعتقد أن أعضاء هذه اللجنة سيفيدون من وجود تفهم أوضح للآثار الاجرائية المترتبة على الاقتراح .

مثال ذلك ، ان الوثيقة CD/181 ، التي قدمتها مجموعة ال ٢١ في العام الماضي ، توضح بوضوح على ولاية مناسبة لفريق عامل مخصص يعنى بالبند ١ . واننا سنرحب بتعليقات وفهم الولايات المتحدة على شروط هذه الولاية ، في ضوء رأيه الخاص في المسائل المضمونية والاجرائية ذات الصلة . وبهذا الصدد ، سيكون من المفيد أيضا معرفة أى شكل يتوخون أن تتخذه هيئتهم الفرعية المقترحة ، وكيف ستتصل أنشطتها بأنشطة اللجنة ، بوصف هذه هيئتها الأم . ويعتمد وفد الى الاذهان التجربة المؤسفة لرفض بعض الوفود السماح لأعضاء الأمم المتحدة ككل بالتعرف على نتائج المناقشات غير الرسمية التي تمت العام الماضي بشأن البندين ١ و ٢ .

- كما نلاحظ أيضا ما يوليه واضعوالمقترح من أهمية خاصة لمسألتي التحقق والامتناع اللتين ورد الالاماع الى معالجتهم أيضا في المقترح الذي قدمته مجموعة ال ٢١ . ومن العسير أن يكون الأمر خلاف ذلك ، لأن تلك المسائل هي من العناصر الحاسمة في أى اتفاق . ولكن كيف سيتأتى ، في المقترح الأمريكي ، "لناقشة" و "تعريف القضايا" أن يتصلا بنطاق الحظر الذي يكون على وجه التأكيد جوهر أى اتفاق بشأن وقف تجارب الأسلحة النووية ؟ وبكلمة أخرى ، هل ستجرى هذه المناقشات بشأن التحقق والامتناع بشكل نظري تجريدي ؟ وما هي حلقة الوصل المتوخاة بين هذه المناقشات وبين أى ما يفترض في الأطراف في معاهدة مقبلة التحقق من الامتناع له ؟ وأخيرا ، هل ستقوم الهيئة الفرعية المقترحة ، في معالجتها المسائل التي توافق على أن تعهد بها اليها ، بالعمل على وضع الأحكام المحددة الخاصة بمشروع معاهدة يتم التفاوض بشأنه في مرحلة لاحقة ؟

واسمحوا لي أن أختتم هذه الملاحظات بملاحظة تتطوى على تفاؤل حذر . اذ لما كان قد مر على انقطاع المفاوضات الثلاثية فترة طويلة فعلا ، فلا يمكن ان يقال عنها بعد الآن أنها توفر "أفضل طريق للتقدم" نحو تحقيق حظر يفرض على التجارب . غير أننا يمكن أن نفترض أن العضي الى الأمم هو الارادة الجماعية لكل أعضاء اللجنة . ان السفير فيلدز شدد ، وهو يقدم مقترحه يوم الخميس الماضي ، على اعتقاده بأن اللجنة ملزمة بأن تقوم باسهام كبير في عملية نزع السلاح بجميع جوانبها . كما ان السفير سامر هيس الذي تلاه أكد في بيانه ، تأييدا للمبادرة الأمريكية ، ان تحقيق حظر شامل للتجارب يبقى هدفا هاما . ولقد أصبح لدينا الحق في الاعتقاد بأن الوفدين مستعدان كلاهما الآن للسعي وراء بلوغ ذلك الهدف عن طريق الافادة من امكانات هذه اللجنة التي لم يعجم عودها حتى الآن فيما يتعلق بعقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب . ورغم جوانب الخلاف الباقية في الرأي بين ذينك الوفدين والأعضاء الثمانية والثلاثين لهذه الهيئة ، فإننا نشق في أن من شأن الارادة الأساسية المشتركة في العضي الى الأمم أن توفر زخما كافيا للتوصل الى حل اجرائي يتم الاتفاق عليه في أقصر وقت ممكن .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل البرازيل على بيانه . الكلمة الآن لسعادة السفير فيغينر ممثل جمهورية ألمانيا الاتحادية .

السيد فيغينر (جمهورية ألمانيا الاتحادية) (الكلمة بالانكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي، وهذه أول كلمة لي في ظل رئاستكم، بالأعراب عن سعادة وفدى اذ يراكم تحطون هذا المنصب الرفيع. ويخالجني الشعور شخصيا بالخطوة لا بالعمل في ظل رئاستكم المتمكنة القديرة فحسب بل وبأن أعمل في ظل رئاسة صديق دامت صداقته سنوات كثيرة.

هناك تبدل لا نهاية له في أعضاء الوفود حول هذه العائدة. وذلك هو واقع الحياة الدبلوماسية. ومن بين الأعضاء الموقرين الجدد الكثيرين في هذه اللجنة، أود أن أخص الرئيس الجديد للوفد الهولندي، السفير فرانز فان دونغن، الذى يجلس في الجانب المقابل، وأعتقد أنه ينضم إلينا اليوم للمرة الأولى. وأود الترحيب به بوجه خاص لأنني مقتنع بأن السفير فان دونغن، القادم من محفل آخر متعدد الأطراف شديد الأهمية قام فيه بإسهام فذ، سوف يبدى نفس القدر من التميز في هذه اللجنة.

ان الجلستين العامين لهذا الاسبوع خصصتا لموضوع الأسلحة الاشعاعية بوصفه البند الرئيسي.

ولذلك فكرت بصفتي رئيسا للفريق العامل المخصص للأسلحة الاشعاعية أن من الحكمة أن اتجه الى اللجنة في وقت مبكر من العداولة لأقدم لها تقريراً عن التقدم المحرز منذ اعادة انشاء الفريق في ١٨ شباط/فبراير وتعيين رئيس جديد في ٢٣ شباط/فبراير.

كان على الرئيس، وهو يستعد لمهمته الجديدة، أن يأخذ في حسابه قبل كل شيء قرار الجمعية العامة ٩٧/٣٦ بـ الذى يطلب الى لجنة نزع السلاح "أن تواصل المفاوضات بغية الانتهاء، في وقت مبكر، من وضع معاهدة تحظر استحداث الأسلحة الاشعاعية وانتاجها وتخزينها واستعمالها كي تقدم، اذا أمكن، الى الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح، المقرر عقدها في سنة ١٩٨٢". ومن الجلي أن هذه اللهجة من جانب الجمعية العامة تلزم الفريق العامل المخصص ورئيسه ببذل كل جهد ممكن لاحتراز تقدم خلال دورة الربيع الحالية.

وفي الوقت نفسه، فان تقييم العمل الذى أنجزه الفريق العامل في العام الماضي كشف عن أن المفاوضات أصبحت مسدودة السبل من الناحية الجوهرية، على الرغم مما بذله الرئيس السابق، السيد كوميفتشسفير هنغاريا، من جهود لم تتوقف. وبدا أن هناك عقبة كأداء هي الآراء المتضاربة بشأن الكيفية التي ينبغي بها تناول التعديل، الذى قدمه الوفد السويدي في الأصل، والذي ينطوى على تضمين النص اتفاقية الأسلحة الاشعاعية المعترزم وضعها حظراً يفرض على شن الهجمات على المرافق النووية. وبدا أن هذا المقترح، الذى قصد الى توسيع المشروع الأصلي المشترك بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيات، قد جعل عملية التفاوض برمتها محفوفة بمصاعب كبيرة كانت السبب في أن تدور المجادلات حول نفسها.

وفي ظل هذه الظروف، اعتبر الرئيس أن واجبه الأساسي هو الحيلولة بأسرع وقت ممكن دون فشل المفاوضات من الناحية الاجرائية.

وقام، واضعاً هذا الهدف نصب عينيه، برسم جدول لمجموعة من المشاورات غير الرسمية المركزة مع جميع الوفود، عوضاً عن عقد اجتماعات رسمية منذ بدء مهمته، وذلك كي يحصل على آراء الوفود بشأن جميع المشاكل الاجرائية والمضمونية ذات الصلة في مجال عمل فريق الأسلحة الاشعاعية.

ويرد تقرير شامل عن هذه المشاورات في البيان الذي وجهه الرئيس الى الفريق العامل بتاريخ ٩ آذار/مارس. كما تتضمن هذه الورقة تقديره الشخصي لحالة المفاوضات، والمقترحات المقدمة من أجل الاجراء الذي ينبغي اعتماده للمضي في المفاوضات ومن أجل حل عدد محدود من المسائل التي هي مثار جدال في الوقت الحاضر.

وبناء على طلب الوفود، تمّ تعميم بيان الرئيس كورقة عمل للفريق العامل للأسلحة الاشعاعية، وهو متاح الآن ليرجع اليه أعضاء اللجنة أيضا. وليس في نيتي إعادة ذكر محتويات ذلك البيان، سيما ولأنه يعكس، الى حد بعيد الآراء الشخصية للرئيس.

وأود، بالأحرى، اعلام اللجنة، بشعور غير قليل من الارتياح الشخصي، بأن الفريق العامل تغلب الآن على العقبات الاجرائية الأولية وأصبح قادرا على الاتفاق بشأن وضع صيغة اجرائية تسمح له بالاضطلاع بمفاوضاته بعزم جديد ودون أن تثقل كاهله الآراء المتضاربة التي عرقلت عملية المفاوضات بعض الشيء.

وقام الفريق العامل، في جلسته الرابعة، يوم ١٥ آذار/مارس ١٩٨٢، بعد دراسته وتعديله للمقترح الاجرائي للرئيس، باعتماد المقرر التالي:

"يوافق الفريق العامل، كافتراض اجرائي ودون المساس بالمقررات التي تتخذ فيما بعد، على عقد جلسات مستقلة بشأن مسألة تقليدية، من ناحية، وهو مسألة الأسلحة الاشعاعية ومسألة حظر - شن الهجمات على المرافق النووية من ناحية أخرى، وذلك وفقا للبرنامج التالي:

المسألة التقليدية للأسلحة الاشعاعية - ١٦ و ١٩ و ٢٣ آذار/مارس؛

مسألة حظر شن الهجمات على المرافق النووية - ثلاث جلسات سوف يتقرر عقدها في آخر شهر آذار/مارس ومستهل شهر نيسان/أبريل".

وهذا الحل الوسط الاجرائي الذي شاركت فيه جميع الوفود، مظهره درجة متعينة وغير مألوفة من المرونة يعني أن المجالين الرئيسيين للمشاكل المطروحة للنظر أصبحا الآن مستقيمين لأغراض التفاوض، في حين يرجأ، الى موعد لاحق، اتخاذ جميع المقررات المتعلقة بعدد وشكل الصكوك القانونية الدولية النهائية التي ستدرج فيها نتائج التفاوض. وأوضح الرئيس للفريق العامل أن هذه المسألة الاجرائية ترك وجهات نظر الوفود بشأن الكيفية التي تعالج بها آخر الأمر مسألة حظر الهجمات على المرافق النووية سليمة لا تشوبها شائبة. ونتيجة لذلك، أعرب عدد من الوفود من جديد أمام الفريق عن مذهبها الأساسي بشأن القضايا ذات الصلة ولكن مع الاعتراف الى أن آراءها، في الوقت الحاضر، لا تتفجر حجرة عثرة في وجه قيام عملية تفاوضية سريعة ومتطلعة الى الأمام.

وعرض الرئيس على الفريق، دون أن يخيب ذلك عن ذهنه، برنامج عمل مفصل للأسابيع القليلة القادمة، وهناك مفاوضات عملية في طريقها الى أن تبدأ اعتبارا من الجلسة التي يعقدها الفريق العامل هذا اليوم. كما عرض على أعضاء الوفود عدد من ورقات العمل لمساعدتهم في هذه العملية. ويتوقع رئيس الفريق أن يتم التمكن الى حد بعيد جدا، في غضون الجلسات الرسمية الثلاث القادمة، من ازالة الصعاب الرئيسية الباقية في قضايا تعريف الأسلحة الاشعاعية ونطاق الحظر والاستخدامات السلمية والامثال والتحقق والمشاكل المتصلة بالأحكام الختامية.

وأود انتهاء هذه الفرصة للتقدم بالشكر الى جميع الوفود لما أبدته من تعاون رفيع المستوى في المراحل الصعبة الاولى من عمل الفريق. ولدى شعور عام بأن الطريق أصبح مهدداً الآن لبذل جهد قوى جديد للتوصل الى توافق في الآراء في ميدان المسألة التقليدية للأسلحة الاشعاعية. وهناك ما يدعو الى التفاؤل بأن يتمكن الفريق العامل من التقدم حتى الى أبعد من ذلك، وأن يستعمل النصف الثاني من وقته المتبقي أثناء الدورة لتحقيق نجاح كبير فيما يتصل بذلك من قضايا حظر الهجمات على المنشآت النووية، حيث تدعو الحاجة الى القيام بأعمال تمهيدية تقنية وقانونية ضخمة وحيث قد يستلزم الأمر انجاز قدر كبير وازافي من أعمال الصياغة.

لقد أوصى رئيس الفريق العامل المخصص بأن تستفيد الوفود استفادة جمة من الجلسات العامة المخصصة لبند الأسلحة الاشعاعية للاقصاد عن آرائها بشأن المشاكل المتبقية فيما يتصل بجوهر الموضوع، بحيث يمكن أن تكون الجلسات الرسمية وغير الرسمية القادمة التي يعقد فيها الفريق العامل خالية نسبياً من البيانات المبدئية متيحة بذلك التركيز على الاعداد الفعلية للنصوص. ويستأذن الرئيس، وهو يكرر هذا الرجاء، في الإشارة الى الجزء الثاني من ورقة العمل ٢٥ (Working Paper 25) حيث حاول أن يرسم مساراً لحل بعض القضايا المتبقية الكثيرة للجدال. وسيكون الرئيس متناً بنفس القدر لو أمكن للوفود الاقاضة بمزيد من التفصيل في عرض آرائها المتعلقة بنطاق وطرائق ما توصي به من حظر الهجمات على المنشآت النووية، لأنه تبين من مشاوراته أن هذا المجال يتطلب فيما يبدو قدراً اضافياً كبيراً من عناصر التفكير المفاهيمي. وأود أن أذكر أخيراً، وأنا اتكلم بالنيابة عن وفدي، أن وفدي، على وجه العموم، فيما يتعلق بالأسلحة الاشعاعية، يتمتع بهامش واسع من المرونة بشأن جميع القضايا قيد النظر، ويتوقع أن يقوم باسهام طيب في تشجيع قيام توافق في الآراء وحث خطى التفاوض بشأن جميع المشاكل المتبقية.

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل جمهورية ألمانيا الاتحادية على بيانه وأعرب له عن امتناني الخاص للكلمات اللطيفة والمبالغة الود التي وجهها الي.

الكلمة الآن للسفير سولافيل، ممثل كوبا.

السيد سولافيل (كوبا) (الكلمة بالاسبانية): السيد الرئيس، اسمحوا لي بالاغراب عن ارتياح وفدي اذ يراكم تراسون اجتماعات لجنة نزع السلاح لشهر آذار/مارس. ويمكنكم الاعتماد تماماً على دعم وفدنا لكم وانتم تهضون بمهامكم. وأود أيضاً أن أقدم التهنئة عن طريقكم للسيد محلاتي، رئيس لجنتنا السابق، للعمل الذي تحقق بتوجيه منه خلال شهر شباط/فبراير. وأود أيضاً الترحيب بمقدم الممثلين الجديدين لتشيكوسلوفاكيا وهولندا الى اللجنة، ونحن على ثقة من أننا سوف نحظى بتعاون مثمر لتتوحيج أعمال اللجنة بالنجاح. كما أود أن أقدم حار الترحيب بوكيل وزارة خارجية فنلندا الذي سيتكلم الينا اليوم.

ان الأولوية التي يوليها المجتمع الدولي للبندين ١ و ٢ من جدول أعمالنا، المتعلقين بالحظر الشامل للتجارب النووية ونزع السلاح النووي، ما فتئت موضع الاعتراف مراراً وتكراراً في قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، كما في الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية، عام ١٩٧٨، المكرسة لنزع السلاح.

واذا كنا نريد حقاً وضع حدّ للتحسين النوعي للأسلحة النووية ولتكدسها فليس هناك طريق أفضل من اعتماد معاهدة للحظر العام والكامل لتجارب الأسلحة النووية. ومع ذلك، وعلى الرغم

من كون الغالبية العظمى من الوفود بذلت جهودا لا تحصى في هذه الهيئة التفاوضية للشروع بمفاوضات جديدة بشأن هذين البندين ، فقد وجدت لجنة نزع السلاح انه يستحيل عليها النهوض بمطالب الجمعية العامة في هذا الاتجاه ، بسبب ما يتخذه وفدان اثنان من موقف متصلب .

ومن الصحيح بلا جدال ان الافارقة العاطلة ليست محاقل سحرية قادرة على حل جميع ما قد يعرض عليها من مشاكل مهمة بدت صعبة ، ومع ذلك ، فان هذه الافارقة تمثل أكثر الوسائل المتاحة لدى اللجنة فعالية للقيام بوظائفها . كما أنها في الوقت نفسه ، وذلك أمر شديد الأهمية ، طريق مباشر للسماح للجنة بأن تلعب دورا نشيطا في التفاوض بشأن أى اتفاق لنزع السلاح .

ان هذه اللجنة عقدت بالفعل دورات عديدة منذ أن اقترحت مجموعة الـ ٢١ انشاء فريقين عاملين للتفاوض بشأن البندين ١ و ٢ من جدول أعمالنا ، أخذة في الحسبان أولويتهم العالمية نظرا للتزايد المستمر في تخزين الأسلحة النووية وفي استحداثها ولما تمثله من أخطار على البشرية أشهر من أن تعرف .

ولست هذه محض كلمات . ان بلدي ينتمي الى مجموعة البلدان التي لا يعني نزع السلاح بالنسبة اليها مجرد ضمان لبقاء البشرية ولكنه يعني أيضا امكانية تزايد الموارد المتاحة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعوب التي تعاني من عواقب التخلف . ولا شك في أن الأهمية الكبرى ، في هذا السياق ، معلقة على نزع السلاح النووي .

وبالمثل ، اعترفت مجموعة البلدان الاشتراكية ، في عدد من الوثائق ، بالأولوية العالمية التي توليها هذين البندين وبال حاجة الى بدء مفاوضات بشأنهما دون ابطاء . وان وثيقة العمل CD/4 والبيانين اللذين ألقاهما مثلا الجمهورية الديمقراطية الألمانية والاتحاد السوفياتي بتاريخ ١٦ و ١٨ شباط/فبراير ، على التوالي ، تؤكد ذلك تأكيداً لا يحوز الفصاحة . ورغم كل ما تقدم ، ظلت لجنة نزع السلاح عاجزة عن اتخاذ الخطوة الأولى للنظر في هذين البندين . وان ما جرى حتى الآن ، بما في ذلك حصيلة المناقشات غير الرسمية التي عقدت أثناء الدورات السابقة قد بين أنه لا بد ، كي يتم التفاوض ، من القيام دون ابطاء بانشاء الفريقين العاملين اللذين أشارت اليهما ، مع تزويدهما باختصاصات مناسبة ، كما اقترحت ذلك مجموعة الـ ٢١ لأنها تعتقد أن من غير المرجح أن تؤدي المناهج الأخرى الى نتائج مرضية .

ويجدر بالذكر ، في هذا السياق ، أن أحد الوفود التي عارضت أشد المعارضة الشروع في مفاوضات بشأن هذين البندين في العامين الأخيرين ، يقترح الآن انشاء فريق عامل للنظر في القضايا المتصلة بالتحقق من اتفاق يعقد بشأن حظر تجارب الأسلحة النووية والا مثال له . وفي رأى وفدي أن هذا المقترح يظهر أن معارضة الوفد للشروع في مفاوضات بشأن هذين البندين ما زالت على حالها .

ان كلمة تحقيق في المعجم ، تعني أقر حقيقة شيء أو صحتة ، وأكد شيئا متوقعا أو منتظرا حدوثه أو برهن على ذلك أو حققه أو أنجزه . وهكذا ، يجب أولا وجود اتفاق قبل أن يمكن وجود تحقق . ان على الفريق العامل المقترح أن يتفاوض بشأن التحقق ولكن من أى شيء ؟ وعليه اجراء مفاوضات بغية التحقق . ولكن من أية اتفاقات ؟ وكيف يمكن محاولة التفاوض على طرق للتحقق من شيء غير موجود ؟

إذا كان أعضاء اللجنة مستعدين حقاً للتفاوض ، فلماذا لا ننشئ فريقاً عاملاً يعنى بحظر شامل يفرض على التجارب النووية ، مزوداً باختصاصات تماثل تلك التي اقترحتها مجموعة الـ ٢١ ؟ وإذا كان للجنة أن تتخذ مثل هذا المقرر ، فإن مسائل التحقق ستكون موضع النظر بلا جدال في سياقها الصحيح مشفوعة بالحظر الفعال على اجراء التجارب.

انني اسمح لنفسي بأن أذكر هذا اللجنة لأننا يجب أن لا نولد انطباعاً بأننا نتفاوض بينما يكون ما نفعله في الواقع هو ارجاء ما تمس الضرورة اليه ، الا وهو حظر التجارب النووية . وينبغي أن لا يخيب عن البال أيضاً أن ذلك الوفد نفسه قام ، أثناء المفاوضات الدائرة حول بنود أخرى ، وضها مثلاً بند البرنامج الشامل لنزع السلاح ، بالاعتراض على استعمال كلمتي "مفاوضات" و "اتفاقات" في سياق نزع السلاح . ونظراً لهذه الوقائع ، فإن من الصعب استخلاص أية نتيجة أخرى غير النتيجة التي ذكرتها .

أما عن موضوع نزع السلاح النووي ، فإن وفدي يؤيد أيضاً ابداء بعض التعليقات بصدد حظر الأسلحة النيوترونية النووية .

ان الوثيقة CD/225 التي تتضمن بياناً أصدرته وزارة خارجية كوبا بتاريخ ١٩ آب/أغسطس ١٩٨١ ، تقدم آراء حكومي بشأن القرار المتخذ بالبدء في انتاج الأسلحة النيوترونية وبشأن المسؤولية التي تحملها أولئك الذين ينتجونها نظراً لما تمثله من أخطار على السلم والأمن الدوليين .

واتفاقاً مع الآراء ، شارك الوفد الكويتي في تقديم قرار الجمعية العامة ٩٢/٣٦ كاف الذي يرجو من لجنة نزع السلاح البدء في مفاوضات بشأن حظر الأسلحة النيوترونية النووية .

وتكمن أهمية هذا الطلب في كون الأسلحة النيوترونية ، بطبيعتها ذاتها ، انعكاساً لبعض المذاهب الحالية التي تصور إمكانية شن حرب نووية محدودة ، ومن ثم تريد من تخاف من مخاطر حدوث محرقة نووية .

ويؤيد وفدي القيام بأسرع وقت ممكن بإنشاء فريق عامل تابع لهذه اللجنة لرسم خطوط اتفاقية تعنى بحظر انتاج وتخزين ووزع واستخدام الأسلحة النيوترونية النووية . وسيساعد هذا التدبير على إزالة الأخطار الحقيقية التي تواجه البشرية وتيسر احراز تقدم صوب هدف نزع السلاح النووي .

وبالإضافة الى ذلك ، فإن هناك الوثيقة CD/559 ، التي قدمتها مجموعة البلدان الاشتراكية لأوروبا الشرقية منذ زمن يعود الى ١٩٧٨ ، ومن المأمول أن تعرب وفود أخرى عن آرائها ومقترحاتها بشأن هذا الموضوع في فريق عامل ملائم ، وأن تدمر مفاوضات فعلية ، وفقاً للرغبات التي أعرب عنها المجتمع الدولي .

واسمحوا لي الآن بابداء بعض التعليقات حول بند بات أمره يتزايد الحاحاً في هذه اللجنة . وأشار بذلك الى بند حظر الأسلحة الكيميائية .

وفي الاعلان الختامي للمؤتمر السادس لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز ، الذي عقد في هافانا عام ١٩٧٩ ، دعا المؤتمر الى التعجيل بعقد "معاهدة بشأن حظر استحداث وانتاج وتخزين جميع الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة" . وهذه هي الصيغة التي يؤيد ها وفدي فيما يتعلق بعنوان الملص الذي نتفاوض بشأنه .

ولأكثر من سنتين ، استمرت لجنة نزع السلاح تبذل جهودا كبيرة لضمان حظر الأسلحة النووية ، والواقع أنها برهنت أخيرا في هذا العام على أن من الممكن انشاء فريق عامل ذي ولايسة ملائمة سيجعل اللجنة قادرة على محاولة انجاز مهمتها .

ولكننا مع ذلك ، وفي هذا العام أيضا ، شهدنا بعض المقررات البالغة الخطورة المتعلقة بانتاج جبل جديد من الأسلحة الكيميائية ، واني أشير بذلك الى ما يدعى بالأسلحة الشطرية . وفي وثيقة المؤتمر السادس لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز التي أشرت اليها آنفا ، أشار رؤساء الدول وعلى سبيل التحديد الى "جميع الأسلحة النووية" ، وهو تعبير يتضمن ، دون أدنى شك ، الأسلحة الشطرية وأى نوع آخر من الأسلحة الكيميائية .

ان ظهور هذا النوع الجديد من الأسلحة الكيميائية سيعقد انجاز الصك المقترح تعقيدا بالغاً وسيجعل عملية المفاوضة المتعلقة بهذا الصك أكثر صعوبة من ذي قبل .

ذلك أمر ينبغي لنا جميعا ادراكه أشد الادراك ، لانه يعني أن اللجنة مواجهة بمواقف جديدة يتوجب عليها معالجتها كتلك المواقف التي أشار اليها ، مثلا ، الوفد البلغاري في ورقة العمل CD/CF/WP.29 .

وفي الختام ، أود العودة بايجاز الى البند ١ في جدول أعمالنا . ان وفدي يعتبر أن الوقت حان لهذه اللجنة كي تنظر ، في احدى جلساتها القادمة ، في مقترح مجموعة الـ ٢١ ، الوارد في الوثيقة CD/181 ، بانشاء فريق عامل مخصص يعنى بهذا البند الهام .

تلك كانت التعليقات التي وُدّ وفدي ابداءها في هذه الجلسة العامة في هذه المرحلة من أعمال اللجنة . وسوف نبحث في جلسات لاحقة هذه البنود وغيرها في جدول أعمالنا بمزيد من التفصيل .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل كوبا على خطابه وأعبر له عن امتناني للكلمات اللطيفة التي وجهها الى الرئاسة .

الكلمة الآن لممثل فنلندا ، سعادة السيد كورھونن وكيل وزارة الخارجية ، وفقا للمقرر الذي اعتمدته اللجنة في جلستها العامة ١٥٧ .

السيد كورھونن (فنلندا) (الكلمة بالانكليزية): أود الاعراب لكم ، يا سيادة الرئيس ، وللمتكلمين السابقين عن آيات الشكر لكلمات الترحيب الحارة التي وجهت الي . وأود تقديم الشكر أيضا الى رئيس اللجنة لشهر شباط/فبراير للسرعة التي تتم بها حل مسألة اشتراك فـيـر الأعضاء ، ومن بينهم فنلندا . واسمحوا لي بأن أؤكد لكم ، سيادة الرئيس ، أنني متن جدا لهذه الفرصة الفريدة للتوجه الى هذا الجمهور الموقر من المستمعين .

ان الجمعية العامة أعلنت ، في دورتها الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح أنه ، الى أن يتحقق النزع الكامل للسلاح النووي ، تقع على الدول الحائزة للأسلحة النووية مسؤولية خاصة في اتخاذ تدابير تهدف الى منع اندلاع حرب نووية . ودعت الجمعية العامة الدول الحائزة للأسلحة النووية الى اتخاذ خطوات تجعل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في مأمن من استعمال الأسلحة النووية أو من التهديد باستعمالها ضدها . وهكذا ، فان مسألة تقديم ضمانات أمنية فعالة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ما زالت تشكل موضوعا هاما في أعمال لجنة نزع السلاح . وتولي حكومة

فنلندا هذه المسألة أهمية كبرى • وهذا هو ما جعلني أطلب التكلم اليوم • ان فنلندا التزمت ، عن طريق ترتيبات دولية ، بمركز غير الحائز للأسلحة النووية • ونحن نتوقع أن يكون ذلك المركز موضع احترام من جانب الدول الأخرى • أما بالنسبة لأي بلد آخر في مركز مماثل ، فان مصلحتنا الوطنية أن يتم اكمال هذا المركز بضمانات دولية فعالة تجعلنا في مأمن من استعمال الاسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدنا • ويقتضي مركز غير الحائز للأسلحة النووية أن لا تكون بولندا مشمولة بأي تخطيط استراتيجي نووي يمكن أن يجعله التطور التكنولوجي في منظومات الاسلحة النووية وشبكات الاطلاق أمرا ممكنا •

وقد سعت فنلندا من جانبها الى تقديم اسهامها في الجهود الرامية الى تخفيض أخطار الأسلحة النووية ومخاطرها • وقنا بذلك على الأخص في ميادين نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي والمناطق الخالية من الأسلحة النووية • وأسهمنا خلال السنوات العاضية في أعمال لجنة نزع السلاح بشأن موضوع ضمانات الأمن •

ان البحث عن شكل ومحتوى لضمانات عدم الاستعمال يمكن أن ينالا التأييد الواسع لم يكن ناجحا حتى الآن • لقد أصدرت جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بيانات من طرف واحد تصف فيها الحالات التي لن تستعمل فيها الأسلحة النووية • وهذه الاعلانات من طرف واحد هي مما ينبغي الترحيب به كما أنها ليست خلوا من أي قيمة • ولكن معظمها يشكو من بعض النقائص • فهي أقل من أن تبلغ هدف اتخاذ ترتيبات دولية فعالة ، ناهيك عن بلوغ مرتبة صك ملزم قانونا • كما أنها مشوبة بتحفظات سياسية وقانونية • وذلك ناجم عن مفاهيم سياسية متباينة وما يتصل بها من مذهب عسكري •

ربما أمكن القول بأن هذه التحفظات تعكس بعض الاهتمامات الأمنية للدول الحائزة للأسلحة النووية أكثر مما تعكس الاحتياجات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية •

ومع ذلك ، يظل باقيا الالتزام بالسعي نحو اتخاذ ترتيبات دولية فعالة • لقد لاحظنا بارتياح العمل الذي قام به الفريق العامل المخصص للجنة نزع السلاح لاسيما أثناء مداولاته المتعلقة بالتحديد المنتظم للعناصر الواردة في التعهدات التي أخذتها الدول الحائزة للأسلحة النووية على عاتقها وفي المقترحات التي قدمتها الدول غير الحائزة للأسلحة النووية • ونتيجة لهذه المداولات توصل الفريق العامل المخصص الى تفهم أعمق لأوجه التشابه والتباين بين شتى المواقف ومن المؤكد أن يكون ذلك عوناً له في عمله المقبل • وقرر الفريق العامل المخصص في دورته لعام ١٩٨٠ وضع ما يدعى صيغة مشتركة • ولم يكن الفريق العامل قادرا على تسجيل أي تقدم ذي شأن نحو حل يمكن قبوله • وجدير بالذكر أنه لم يكن هناك أي اعتراض ، من حيث المبدأ ، على فكرة عقد اتفاقية بشأن هذه القضية •

وفي رأي حكومة فنلندا ، أنه ينبغي استمرار الجهود المبذولة نحو ايجاد شكل فعال وشامل لضمانات الأمن • وفضلا عن ذلك ، ونظرا لعدم احراز أي تقدم ، نرى أن هناك فائدة في اتباع نهج أكثر واقعية وتدرجا • واذا كان لا يمكن التوصل الى صيغة مشتركة ملزمة في الظروف الحالية ، فلا ينبغي لهذا أن يسد الطريق أمام مناهج أخرى • وقد يكون أحد المناهج الممكن قبولها الارتفاع بمركز الاعلانات الحالية التي أصدرتها الدول الحائزة للأسلحة النووية من طرف واحد وذلك عن طريق قرار يتخذه مجلس الأمن • هذا النهج جدير بمزيد من الدراسة •

وهناك جانب خاص من الضمانات الأمنية ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها يتصل بمفهوم المناطق الخالية من الأسلحة النووية. وقد يكون التوصل الى اتفاق عن طريق نهج حسب المناطق أسهل من بلوغ ضمانات عالمية تضم جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية. وان اجراء معادلة بين الالتزامات المتبادلة يكون أكثر وضوحا اذا تم تحديده في مجال جغرافي واضح التحديد.

ان معاهدة ثلاثيلوكلو هي ، دون أى شك ، مثال مفيد على هذا النهج. وذلك يؤكد، بالإضافة الى جوانب أخرى ، أن الدول الحائزة للأسلحة النووية وجدت نفسها في مركز يسمح لهما باعطاء ضمانات أمن لمنطقة أمريكا اللاتينية جملة. واننا نرى أنه ، في إطار البند الحالي للجنة نزع السلاح ، ينبغي ايلاء المثال الذي تقدمه معاهدة ثلاثيلوكلو مزيدا من الاعتبار. لأنه ، على أقل القليل يشجع على النظر في اتخاذ مبادرات في أجزاء أخرى من العالم.

والى أن يتحقق نزع فعال للسلاح ، فان الحاجة الى تحديد الأسلحة النووية تقتضي أمرين حتميين مترابطين ترابطا وثيقا وملحا على السواء وهما : منع انتشار تلك الأسلحة الى مزيد من الدول ، وتقييد استعمالات الأسلحة الحالية ووظائفها. ان وجود منطقة خالية من الأسلحة النووية معترف بها على الصعيد الدولي ، مشفوعا بضمانات عدم استعمال ملائمة ، قد يلبي كلا الأمرين. ولما كانت تكنولوجيا الاطلاق الجديدة تتحدى المفاهيم التقليدية للدفاع الاقليمي ، فان الاعتبارات الجغرافية أصبحت على صلة متزايدة لوضع الضمانات الأمنية.

وقد اقترحت فنلندا ، في أيار/مايو ١٩٧٨ ، ترتيبا لتحديد الأسلحة في بلدان شمال أوروبا ، وهو مخصيل اضافي لفكرة قدمت عام ١٩٦٣ لأول مرة ، بشأن انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في شمال أوروبا. ويهدف هذا الترتيب الى عزل منطقة شمال أوروبا بأكمل شكل ممكن عن آثار ووظائف الاستراتيجية النووية بوجه عام وتكنولوجيا الأسلحة النووية بوجه خاص. وينبغي أن يكون جزءا لا يتجزأ منها وجود ضمانات مناسبة تقدمها الدول الحائزة للأسلحة النووية وتعلق بمركز المنطقة وبعدم استعمال الأسلحة النووية.

لقد ظلت منطقة شمال أوروبا ، الى حد بعيد ، بخلاف عن التوترات الدولية طيلة فترة ما بعد الحرب. وتحقق ذلك بفضل الجهود التي بذلتها حكومات بلدان شمال أوروبا وبإرادة الدول العظمى في الابقاء على الاستقرار في المنطقة. وأكد وزراء خارجية بلدان شمال أوروبا من جديد في اجتماعهم الخريف الماضي ، أهمية استقرار حالة الأمن وتوازنها في منطقة شمال أوروبا. كما تم التأكيد أيضا على اسهام المنطقة في صيانة السلم والأمن الدوليين على صعيد دولي أكثر اتساعا. وان حكومتي تعتبر استمرار عدم وجود أسلحة نووية في هذه البلدان عنصرا حيويا في هذا الصدد.

وتود حكومة فنلندا مواصلة اسهامها في لجنة نزع السلاح في إطار ما تبذله من جهود للتوصل الى اتفاق يحظى بقبول واسع النطاق بشأن اتخاذ ترتيبات دولية فعالة لجعل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في مأمن من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها. والخلاصة أنني أود التأكيد على الاعتبارات الأساسية التالية :

- ينبغي أن تكون هذه الترتيبات مرسومة في المقام الأول لتلبية المشاغل الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ؛

- ينبغي أن تكون على الأخص ملزمة قانوناً وأن تكفل بشكل ملائم حظر استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، وأن تكفل كذلك احترام مركز تلك الدول ؛
 - ينبغي أن تكون هذه الترتيبات ذات طبيعة عالمية وأن يتم الاضطلاع بها كجزء لا يتجزأ من جهود الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح والحد من الأسلحة ؛
 - نظراً لعدم احراز تقدم ، فإنه يتوقع على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية ، في المقام الأول ، مسؤولية التقدم بأفكار مستعدة الى نهج أكثر مرونة ؛
 - ينبغي ، لدى السعي وراء حل شامل ، ألا تتقل نهج أخرى تخدم نفس الهدف من بينها ، على الأخص ، النهج القائم على أساس المناطق .
- تكلت عن بند واحد فقط من جدول أعمال هذه اللجنة ، وإن اهتمام بلدي بأعمال هذه اللجنة ، كما تدركون ، غير مقتصر على ذلك الموضوع ، رغم ما له من أهمية . وقد بذلنا جهوداً للإسهام في أعمال هذه اللجنة في ميادين كثيرة أخرى وعن طريق تقديم بيانات حول مختلف المواضيع وبالمشاركة الفعلية في بعض الأفرقة العاملة المخصصة بتقديم ملاحظات عمل ودراسات عن بعض مواضيع البحث .

واننا متمنون من كون الإصلاح الذي اضطلعت به الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الأولى لنزع السلاح ومن أن النظام الداخلي لهذه اللجنة منحا غير الأعضاء مكانية أفضل للتعريف بأرائهم . غير أن فنلندا ، رغبة منها في تكثيف مساهماتها وتعميقها في المستقبل ، تواصل السعي للحصول على عضوية تامة في هذه اللجنة . وتكون شاكرين لو أخذ هذا الاهتمام بالحسبان عندما تصدى اللجنة لمسألة إعادة النظر في عضوية لجنة نزع السلاح في الأسابيع القادمة .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أشكر سعادة وكيل وزارة خارجية فنلندا على بيانه وللكتلمات اللطيفة التي وجهها الى الرئاسة . ان حضوره اليوم والبيان الذي ألقاه لتوه يشهدان - كما أكد هو نفسه - على اهتمام الحكومة الفنلندية بأعمالنا ، وهو اهتمام معروف جيداً وتم البرهان عليه في الاسهامات التي قدمتها فنلندا لجهودنا . وأود أن اشكره باسم اللجنة أيضاً .

لم يعد هناك مزيد من المتكلمين في القائمة . فهل يؤد الكلام أى وفد آخر؟ في حالة السلب ، أود اعلام اللجنة أن رئيس الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية رجا ، بعد اجراء المشاورات ، عرض ورقة العمل ٥٧ (Working Paper No. 57) على اللجنة لاقرارها اليوم . وتعلق هذه الوثيقة بتوجيه دعوة الى منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لتعيين ممثلين لحضور بعض اجتماعات الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية . فاذا لم تكن هناك اعتراضات فسوف أعتبر أن اللجنة تعتمد مشروع المقرر الوارد في ورقة العمل ٥٧^(١) .

(١) استجابة لطلب رئيس الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية ، تقرر اللجنة توجيه دعوة الى المدير العام لمنظمة الصحة العالمية ولمدير المكتب الاقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في أوروبا لتعيين ممثلين لحضور بعض اجتماعات الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية بقصد تقديم معلومات تقنية تتعلق بتحديد سمية المواد الكيميائية والسجل الدولي للمواد الكيميائية التي يحتمل أن تكون سامة .

ان ممثل الولايات المتحدة قد طلب الكلام.

السيد باسبي (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالانكليزية): بايجاز شديد - ان وفدي ، كما تذكرون ، اقترح في جلستا العامة الأخيرة تعديل ورقة العمل ٥٧ بحيث تتضمن توجيه دعوة الى ممثل للوكالة الدولية للطاقة الذرية . وكما أشرتم ، كانت لنا مشاورات لاحقة ضمن الفريق العامل بشأن مقترحنا وتبين بجلاء لوفدي أن تعديلنا لا يمكن أن ينال توافقا في الآراء في هذه المرحلة من أعمالنا المتعلقة بالأسلحة الكيميائية . ولذلك ، يا سيادة الرئيس ، أود أن أسحب رسميا التوصية التي قدمناها في جلستا الأخيرة . وسوف ينضم وفدي الى توافق في الآراء بشأن ورقة العمل ٥٧ . غير أنني أود الإشارة الى أن وفدي ، وغيره من الوفود ، كما نعتقد ، يرى أنه ينبغي للفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية ، دراسة أي وسيلة تقنية تبشر بأن تكون مفيدة في حل القضايا الصعبة والمعقدة في ميدان التحقق والامثال لحظر كامل يفرض على الأسلحة الكيميائية . اننا نعتبر أن التكنولوجيا التي تواكب برنامج ريكوفر Recover تقدم مثل هذه الدلائل البشرة وفي نيتنا فعلا متابعتها . فضلا عن ذلك ، فاننا نأمل الا يمثل فشل توصيتنا في نيل توافق في الآراء اعتراضا من جانب الوفود المعارضة على مبدأ وجود ممثل تقني يزور الفريق العامل في وقت ما في المستقبل ولا احجاما عن النظر في وسيلة تقنية لحل القضايا المطروحة أمامنا .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل الولايات المتحدة على بيانه وللعمونة التي أبداهها وفده بهذه المناسبة . الكلمة الآن للسفير ليد غارد ، ممثل السويد .

السيد ليد غارد (السويد) (الكلمة بالانكليزية): في العام الماضي ، قدم الخبراء الذين يمثلون منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة اسهاما مفيدا فعلا في تقديم معلومات تقنية أثناء المشاورات غير الرسمية التي دارت برئاسة رئيس الفريق العامل للأسلحة الكيميائية . لذا فاني أهيد مشروع المقرر الوارد في ورقة العمل ٥٧ . غير أننا ، لأسباب موضوعية ، مهتمون باستكشاف امكانيات استعمال نظام التحقق التي ينطوى عليها ما يشار اليه باسم ريكوفر Recover ، وذلك في اطار اتفاقية للأسلحة الكيميائية . وسوف نرحب ، لهذا السبب ، بمشاركة خبير واحد أو عدة خبراء من الجهاز الدولي الذي يملك خبرة بهذا النظام الخاص للتحقق بقصد توفير معلومات تقنية حول هذا الموضوع . وعلى ذلك ، يأمل وفدي أن تتخذ هذه اللجنة قرارا يجعل من الممكن لهذا الخبير أو هؤلاء الخبراء المشاركة في المشاورات الدائرة هذا الأسبوع برئاسة الرئيس الموقر للفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أشكر ممثل السويد على بيانه . واني على ثقة من أن اللجنة أحاطت علما بشكل جيد بالبيانين اللذين ألقاهما ممثلا الولايات المتحدة والسويد . وأرى اذا لم تكن هناك تعليقات أو بيانات أخرى في هذا الصدد ، أنه يمكننا اتخاذ مقرر بشأن ورقة العمل ٥٧ . فهل لي أن اعتبر أن اللجنة تعتمد مشروع المقرر هذا ؟

وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : تعقد الجلسة العامة القادمة للجنة نزع السلاح يوم الخميس ، ١٨ آذار / مارس ، الساعة ٣٠ / ١٠ .

رفعت الجلسة الساعة ١٢ / ٢٥